من الصحافة الإيرانية

خاص

ترامب في مواجهة قاعدته.. «ماغا» ترفض الحرب على إيران

وطن امروز

رأت صحيفة "وطن امروز" الإيرانية أن التهديدات العسكرية التي يطلقها الرئيس الأميركي ضدّ إيران فجّرت خلافًا علنيًا داخل قاعدته السياسية، ولا سيما في أوساط حركة «ماغا»، التي عبّر رموزها عن رفض صريح لأي حرب جديدة في الشرق الأوسط، محذرين من تداعياتها الداخلية الواسعة على البيت الأبيض.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها يوم الخميس ٢٩ كانون الثاني/ يناير، أن تصريحات ستيف بنن، المستشار السابق لترامب وأحد أبرز منظّري التيار الشعبوي اليميني، كشفت حجم هذا الانقسام، عندما أكد أن المشكلة الحقيقية التي تواجه الولايات المتحدة هي الاضطرابات الداخلية، مثل ما يجري في مينيابوليس، وليس التهديد بقصف طهران استجابة لأجندات خارجية.

وتابعت الصحيفة: أن بنن اعتبر مجرد طرح خيار الهجوم على إيران في ظل توترات داخلية متصاعدة سلوكًا غير عقلاني، ورأى أن لغة ترامب تجاه إيران باتت أقرب إلى نهج الإدارات الأميركية التدخلية السابقة، ما يشكّل انحرافًا واضحًا عن شعار «أمريكا أولًا».

ولفتت الصحيفة إلى أن هذا الموقف لا يقتصر على بنن، إذ عبّر سياسيون ومحللون أميركيون آخرون عن مخاوف مشابهة، محذرين من أن أي صدام مع إيران سيقود إلى خسائر عسكرية وبشرية كبيرة، واضطراب واسع في أسواق الطاقة، واحتمال انزلاق المنطقة إلى مواجهة شاملة.

وأكدت الصحيفة، في ختام تقريرها، أن اتساع دائرة المعارضين للحرب داخل القاعدة الجمهورية يجعل خيار المواجهة مع إيران بمثابة «خطأ سياسي جسيم»، قد يحوّل التهديد الخارجي إلى أزمة داخلية تهدد مستقبل ترامب السياسي.

هرمز.. ورقة إيران الحاسمة في مواجهة التهويل الأميركي

كيهان

أشارت صحيفة "كيهان" الإيرانية إلى أن التصعيد الأميركي الأخير، والحديث عن الحشد العسكري في المنطقة، لا يعكس قوة حقيقية بقدر ما يكشف مأزقًا استراتيجيًا تعيشه واشنطن بعد إخفاقاتها المتتالية في المواجهة المباشرة وغير المباشرة مع إيران ومحورها، معتبرة أن التهديد بإرسال حاملات طائرات إلى الخليج الفارسي يندرج في إطار الحرب النفسية ومحاولة ترميم هيبة متآكلة.

وأضافت الصحيفة، في مقال لها يوم الخميس ٢٩ كانون الثاني/ يناير، أن التجارب السابقة، ولا سيما ما وُصف بالحرب القصيرة الأخيرة، أظهرت محدودية قدرة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على فرض معادلات جديدة بالقوة، الأمر الذي دفعهما مجددًا إلى سياسة التهويل العسكري والضغط الإعلامي، في محاولة لفرض التفاوض من موقع الإكراه لا الندية.

وتابعت الصحيفة: أن تكرار خطاب "التفاوض العادل" بالتوازي مع التهديد العسكري يمثل نموذجًا واضحًا لما يسمى "الدبلوماسية تحت فوهة البندقية"، وهو نهج أثبت فشله في التعامل مع دولة تمتلك عمقًا استراتيجيًا وقدرات ردع متراكمة.

ولفتت الصحيفة إلى أن مضيق هرمز يشكل أحد أهم أوراق الضغط الاستراتيجية بيد إيران، ليس بوصفه خيارًا انفعاليًا، بل كأداة ردع قانونية وسياسية في حال تعرض الأمن القومي لتهديد مباشر، مشيرًا إلى أن أي تصعيد قد ينعكس فورًا على أسواق الطاقة العالمية.

وأكدت الصحيفة، في ختام التقرير، أن معادلة الردع القائمة اليوم تقوم على الجاهزية والقدرة على الرد المتكافئ، وأن الرسالة الإيرانية واضحة: التهديد سيقابَل بردّ، وأي خطأ في الحسابات قد يفتح الباب على تداعيات إقليمية ودولية واسعة لا يمكن التحكم بها.

وحدة الداخل تحسم حسابات واشنطن

ستاره صبح

رأى المحلل السياسي الإيراني "حسن بهشتي بور" أن التحركات العسكرية الأميركية في محيط إيران تندرج ضمن إطار حرب نفسية مدروسة، تهدف إلى ممارسة الضغط السياسي وبث القلق، أكثر من كونها تعبيرًا عن استعداد فعلي لخوض مواجهة عسكرية مباشرة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكد أن واشنطن تسعى عبر استعراض القوة إلى التأثير على حسابات طهران، في ظل إدراكها لتبعات أي مغامرة عسكرية في المنطقة.

وأضاف بهشتي بور، في مقابلة مع صحيفة "ستاره صبح" الإيرانية يوم الخميس ٢٩ كانون الثاني/ يناير، أن وجود حاملات الطائرات الأميركية وتحريك بعض الوحدات العسكرية لا يعني حتمية الحرب، مشيرًا إلى أن هذه التحركات سبق أن تكررت في مراحل سابقة من دون أن تؤدي إلى صدام، بسبب معادلات الردع القائمة وقدرة إيران على الدفاع عن سيادتها ومصالحها الوطنية، ما يجعل الخيار العسكري الأميركي محفوفًا بالمخاطر السياسية والأمنية.

وتابع المحلل الإيراني: أن المستوى الثاني من هذا التصعيد موجّه إلى الرأي العام الإيراني، حيث تعتمد واشنطن على حرب نفسية وإعلامية واسعة تهدف إلى زعزعة الاستقرار الداخلي وضرب التماسك الوطني، معتبرًا أن هذه السياسة تشبه "التمهيد الناري" قبل أي تحرك ميداني محتمل.

ولفت بهشتي بور إلى أن تجربة الحرب السابقة أثبتت أن وحدة الداخل الإيراني كانت العامل الحاسم في إفشال أهداف الكيان الصهيوني، محذرًا من أن تصاعد الاضطرابات الداخلية قد يفتح الباب أمام تدخل خارجي، ما يجعل التنبؤ بوقوع هجوم أميركي أمرًا غير ممكن في الوقت الراهن.

وأوضح: أن ترامب يتبع تكتيك الغموض المتعمد، معتبرًا أن استراتيجيته تقوم على بثّ القلق والخوف دون كشف نواياه الحقيقية، مشددًا على ضرورة التعامل الجاد مع تهديداته.

وأكد بهشتي بور، في ختام حديثه، أن الولايات المتحدة غير قادرة على خوض حرب شاملة، وأن أي خيار عسكري محتمل سيبقى محدودًا، بينما يبقى العامل الداخلي الإيراني عنصر الحسم الأساسي في إفشال المخططات الأميركية.

الدبلوماسية على حافّة الصراع.. مستقبل العلاقات الإيرانية-الأميركية

٦ الوفاق
إبراهيم متقي

كما أن الفراغ في أي مجال جغرافي يهيّئ الأرضية لحدوث الانفجار، فإن الفراغ في الفعل الاتصالي بين الفاعلين يولّد بدوره مؤشرات على المواجهة، والصراع، بل وحتى الانفجار العسكري.

وفي الفضاء القائم للسياسة الدولية، يمكن ملاحظة مؤشرات واضحة لما يُسمّى «حافة التهديدات». فقد منعت الولايات المتحدة الدول الأوروبية من السماح بمشاركة وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأدائه أي دور في كلٍّ من «مؤتمر ميونيخ للأمن» و«المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس». ومن هنا، لم تتوافر الأرضية اللازمة لإلغاء القيود التي حالت دون قيام وزير الخارجية الإيراني بزيارته الدبلوماسية والتحليلية إلى ألمانيا وسويسرا.

في الظروف التي تعاني فيها الوحدات السياسية من غموض أمني، غالبًا ما يُنظر إلى المؤتمرات الدولية بوصفها فرصة لتعزيز الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى معالجة القضايا الاجتماعية والأمنية. إن تجاهل طلب سفر وزير خارجية إيران للمشاركة في المؤتمرات المرتبطة بالاقتصاد والأمن العالميين يمكن اعتباره من بين المؤشرات الخارجة عن الأعراف الدبلوماسية، وهو ما قد ينطوي على طبيعة عالية المخاطر في العلاقات المتبادلة بين الدول وفي أمن المنطقة.

يشير بعض المحللين إلى أن اتخاذ إجراءات من قبيل إلغاء زيارة وزير خارجية أي كيان سياسي يُعدّ بمثابة إعلان غير مباشر عن انتهاء الدبلوماسية، أو على الأقل فقدانها بشكل واضح لقدرتها الفاعلة في إدارة العلاقات بين الدول وتسوية القضايا الأمنية والاستراتيجية.

في مسار التحولات السياسية والإقليمية والاستراتيجية عالية المخاطر، لجأت إيران إلى آليات الفعل الدفاعي، وسعت على الدوام إلى تهيئة ظروف العبور من التحديات الأمنية القائمة في علاقاتها مع العالم الغربي. وفي مثل هذه الأوضاع، يمكن اعتبار نمط الأحادية الأميركية وسياسة تبعية الدول الأوروبية للسلوك السياسي - الأمني للولايات المتحدة من جملة الوقائع التي لا تُفشل فقط الاستجابة البنّاءة للجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء الاستراتيجية الأمنية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بل تخلق كذلك مخاطر استراتيجية جسيمة للدول الإقليمية.

أمننة إيران في السياسة الدولية

تسعى الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى إدخال إيران في إطار الأمننة. فعندما تواجه دولة ما مؤشرات على تهديدات دولية مركّبة ومتعددة الأبعاد، فإن ذلك يعني أنها تتعرّض لضغوط ومخاطر أمنية أشد. إن أمننة إيران تمثّل عملية جرى تشكيلها استنادًا إلى البرنامج الاستراتيجي للولايات المتحدة. وتشير الوقائع الاقتصادية والسياسية العالمية إلى أن الولايات المتحدة، في مسار إسقاط الأنظمة الثورية والشعبية والراديكالية - مثل تشيلي ١٩٧٣م، وغواتيمالا ١٩٥٤م، والعراق ٢٠٠٣م، وإيران ٢٠٢٦ - قد لجأت إلى آليات من قبيل العقوبات، والاحتواء، والقيود الشاملة.

وقد تصاعدت الضغوط الاقتصادية الأميركية خلال الأعوام ٢٠١٨–٢٠٢٦ بصورة ملحوظة. فدونالد ترامب وأركان إدارته دأبوا على استخدام مفاهيم مثل «العقوبات الهشّة» و«العقوبات المُشلّة» في شرح الاستراتيجية الأميركية الهادفة إلى تقييد قوة إيران. ويمكن النظر إلى هذا النهج بوصفه انعكاسًا لـ«دبلوماسية الإكراه»، والقيود الاقتصادية، والضغوط الاستراتيجية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران. وقد تركت هذه القيود الاقتصادية آثارها الواضحة في تشكيلات الاقتصاد السياسي والأمن الإيراني.

يشير منظّرون ومسؤولون من أمثال "ريتشارد نِفيو" في أطروحاتهم إلى أن سياسة العقوبات تؤدي إلى استنزاف القدرة الاقتصادية للدول المستهدفة. وعندما تخضع دولة مثل إيران لقيود اقتصادية، فإنها ستواجه حتمًا تحديات أمنية واقتصادية شاملة في إدارة شؤونها الداخلية. وتتحقق معادلة القوة والفعل الأمني الأميركي ضد إيران على نحو فعّال عندما تُحدث العقوبات الاقتصادية تأثيرها في البنية الاجتماعية وأنماط سلوك الفاعلين السياسيين والأمنيين والاستراتيجيين والدوليين.

لقد أوجدت العقوبات الاقتصادية الأميركية ضغوطًا سياسية واجتماعية واسعة على إيران. ويمكن اعتبار ارتفاع معدلات التضخم، والعجز في الموازنة، واللجوء إلى آليات مثل «سياسة التعديل الاقتصادي» من أجل ترميم إيرادات الدولة العامة جزءًا من عملية ستُنتج تحديات أمنية أشدّ وأوسع لإيران. وتُظهر التجربة الأميركية مع الدول الثورية والراديكالية، التي تُدرج بوصفها أهدافًا أمنية للمؤسسات الاستراتيجية، مؤشرات على الأزمات والتهديدات، ومواجهات اجتماعية، ومحاولات إسقاط سياسي.

> **يمكن تلخيص الهدف الرئيس لواشنطن من استعراض قوّتها الدبلوماسية ضدّ طهران في تقويض المصداقية ونزع الشرعية البنيوية للجمهورية الإسلامية الإيرانية داخل البنية الاجتماعية وعلى ساحة السياسة العالمية**

وقد أشار سكوت بيسنت، وزير الخزانة الأميركي، خلال اجتماعات المنتدى العالمي في دافوس إلى أن الولايات المتحدة تستخدم سياسة العقوبات بهدف تقييد قوة إيران وتوسيع نطاق الاضطرابات الاجتماعية فيها، وقال بصراحة: إن "الولايات المتحدة هي مَن أشعلت انتفاضات واسعة في إيران؛ انتفاضات أدّت إلى مقتل عدة آلاف من الأشخاص. هذه الأعمال هي من صنعنا، وسنواصل هذا المسار. يجب أن يموت الآلاف بالرصاص، وعشرات الآلاف بسبب الجوع".

تُلاحظ مؤشرات متزايدة على الفعل الأمني الذي تمارسه الدول الأوروبية والولايات المتحدة ضد إيران. إن صياغة قرار البرلمان الأوروبي لإدانة إيران في ملف حقوق الإنسان، بالتوازي مع انعقاد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يوم الجمعة ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٦، تنطوي على أبعاد وتداعيات تهديدية لإيران. وتشعر الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنها تواجه تصاعدًا في التهديدات الأمنية. وفي مثل هذه الظروف، يسعى أي فاعل، بصورة حتمية، إلى استخدام آليات الفعل الدفاعي من أجل إنتاج الأمن أو تحقيق الردع في مواجهة الإجراءات العسكرية.

يمكن تلخيص الهدف الرئيس للولايات المتحدة من استعراض قوتها الدبلوماسية ضد إيران في تقويض المصداقية ونزع الشرعية البنيوية للجمهورية الإسلامية الإيرانية داخل البنية الاجتماعية وعلى ساحة السياسة العالمية. وتؤكد التجربة التاريخية أنه كلما وُضعت دولة ما في إطار الأمننة، فإنها تواجه تهديدات تصاعدية. ويبيّن الخطاب السياسي ونمط السلوك الدبلوماسي الأميركي تجاه إيران أن القيود الاقتصادية الهادفة إلى الاستنزاف البنيوي وتوسيع رقعة الاحتجاجات الاجتماعية في إيران ستتسم بطابع حتمي وواسع النطاق.

وفي الوقت الذي تخطط فيه الولايات المتحدة لحرب اقتصادية وأزمات اجتماعية متصاعدة ضد إيران وتقوم بتنظيمها، تسعى "إسرائيل" إلى استخدام آليات الفعل غير المباشر في تعاملها مع إيران. فالوحدات الأمنية الإسرائيلية، في سياق الأزمات الاجتماعية داخل إيران، لا تُعدّ مجرد محرك للتصعيد، بل تمتلك أيضًا القدرات التكتيكية اللازمة لـ"العمل العملياتي"، و"الاغتيال"، و"إحداث الفوضى". وتشكل كل واحدة من هذه الآليات جزءًا من الخطة التكتيكية الأميركية - الإسرائيلية في إطار تقسيم العمل الاستراتيجي ضد إيران.

النتيجة:

يمكن اعتبار السياسة والأمن من بين الضرورات الأساسية لعبور الدول بصورة سلمية في بيئة تتسم بتهديدات متصاعدة. وتواجه إيران في الظروف الراهنة مؤشرات على غموض استراتيجي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. إن تصاعد التهديدات الإعلامية والسيبرانية والأمنية ضد إيران يشكّل عاملًا مؤثرًا في تعميق هذا الغموض إلى جانب التهديدات الواسعة. كما أن التحديات الاقتصادية ونمط الحوكمة في إيران لا ينسجمان مع واقع التهديدات الأمنية القائمة. وفي ظل الارتفاع المرحلي لمستوى وشدة التهديدات، برزت مظاهر إدارة جامدة مترافقة مع حالات متكررة من المفاجأة.

إن التهديدات الاقتصادية والأمنية ضد إيران آخذة في التزايد. ورغم أن الأجهزة الأمنية الأميركية والإسرائيلية لعبت دورًا فاعلًا في إضعاف القدرات الاقتصادية والأمنية لإيران، فإن أي عملية إشاعة للفوضى تحتاج إلى بيئات اجتماعية مناسبة وحراك أمني من قبل الطرف الخصم. وقد نفّذت أجهزة الاستخبارات والأمن الأميركية والإسرائيلية خلال عام ٢٠٢٥ تخطيطًا فعالًا ومنسقًا من أجل تقييد القوة ومواجهة البنية السياسية والاجتماعية لإيران. ولن يكون تجاوز التهديدات المحدقة بإيران ممكنًا من دون تنسيق البنية البيروقراطية وإعادة إنتاج مؤشرات التماسك الاجتماعي. فالعديد من معطيات العصر الراهن تعكس طيفًا واسعًا من التهديدات الأمنية.

وفي ظل مواجهة إيران لتهديدات مركّبة، تصبح بحاجة إلى اعتماد آليات تحقق، أولًا، ترميم الأطر الخطابية داخل بنيتها الاجتماعية؛ وثانيًا، إدراج استراتيجية البقاء القائمة على إنتاج القوة، والردع، والمرونة الاستراتيجية في مجال السياسة الخارجية ضمن أولوياتها.

مرحلةً بعد مرحلة.. إلى مزبلة التاريخ

«أصبح العالم أكثر أمنًا من دون صدام»؛ بهذه العبارة لخّص وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "دونالد رامسفلد" عام ٢٠٠٣م فلسفة واشنطن في التعامل مع حلفائها المؤقتين. رامسفلد، الذي كان أحد مهندسي الغزو الأمريكي للعراق، لم يجد حرجًا في الاعتراف بأن الولايات المتحدة دعمت صدام حسين سابقًا، رغم إدراكها لطبيعته، فقط لأن علاقتها مع إيران آنذاك كانت "سيّئة للغاية". هذا الاعتراف المقتضب كان كافيًا ليكشف منطق السياسة الأمريكية: "لا صداقات دائمة، بل مصالح متغيرة".

هذه القاعدة لم تكن استثناءً، بل تكررت مع حلفاء كُثر. محمد رضا بهلوي، ملك إيران المخلوع، مثال صارخ على ذلك. الرجل الذي استقبل جيمي كارتر في قصر نياوران عام ١٩٧٧ وسط عبارات المديح والإطراء، تُرك وحيدًا بعد عام واحد فقط. الولايات المتحدة، التي كانت تعتبره ركيزة نفوذها في المنطقة، رفضت استقباله علنًا بعد فراره من إيران بذريعة "الاعتبارات الحقوقية"، بل تعاملت معه كمريض متخفٍ باسم مستعار، ثم أخرجته من أراضيها كما يُخرج السجناء من القواعد العسكرية.

المشهد نفسه تكرر في أفغانستان. أشرف غني، الرئيس السابق، راهن على الوعود الأمريكية، وسار بالكامل في الخطط التي رسمها له البيت الأبيض؛ لكن حين انهار المشروع الأمريكي، لم يجد غني سوى الهروب، ليعترف لاحقًا أمام الإعلام الدولي بأنه كان ضحية الثقة بـ"الشركاء الدوليين"، وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

هذه النماذج تكشف حقيقة واحدة: مَن يراهن على واشنطن ويقطع صلته بشعبه ووطنه، ينتهي أداةً مؤقتة.

بالنسبة لصُنّاع القرار الأمريكي، لا فرق بين ديمقراطي وجمهوري، ولا بين دكتاتور أو "تابع حديث". المعيار الوحيد هو خدمة مصالح اللوبيات الاستعمارية، وبعد انتهاء الصلاحية يُرمى الحليف كما تُرمى الأدوات المستهلكة.

الارتهان للأجنبي ليس سياسة، بل خيانة. والخائن، مهما طال بقاؤه في الواجهة، مصيره معروف: السقوط، ثم الإقصاء، وأخيرًا الرمي في مزبلة التاريخ، إلى جانب بقية النماذج التي باعت أوطانها مقابل ابتسامة عابرة من البيت الأبيض.

المصدر: KHAMENEI.IR